دورحوكمة تقنيات المعلومات في تفعيل التدقيق الشرعي الخارجي / دراسة تحليلية

م. د هالة عبد الهادي يحيى أ.م.د رافي نزار جميل م. د علي سالم عبد المجيد الحيالي

Ali salim Abdulmajeed Al-hayali Rafi Nazar Jameel Hala Abdulhadi Yahya

hala_yahya@uomosul.edu.iqRafinazar@uomosul.edu.iqalisalim81@uomosul.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2026-04-23 تاريخ القبول: 2026-04-29 تاريخ النشر: 2026-06-27

المستخلص:

جاء البحث ليسلط الضوء على دور حوكمة تقنيات المعلومات وفقا لإطار (COBIT19)فيتفعيل إجراءات واليات التدقيق الشرعي / الخارجي باعتباره إطار عمل رقابي طورته ISACA للحوكمة وإدارة تقنيات المعلومات في المؤسسات وضمان الفعالية في عمليات التدقيق،يهدف البحث الى دراسة مدى اسهام استخدام وتطبيق المبادئ والمرتكزات الأساسية لحوكمة تقنيات المعلومات في تطوير وتحسين اليات التدقيق الشرعي / الخارجي في المؤسسات المالية من خلال تحليل لمدى التوافق، اعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي وعبر هذين المنهجين تم التعرف على طبيعة العلاقات وايضا تمتصميم استبانة بالاعتماد على اطارOBIT19لقياس علاقة الارتباط والتأثير، حيث تم استخدام البرنامج الاحصائي (spss v26) لإيجاد النسب والتكرارات، والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، واستخدام برنامج (AMOS V26) في تحليل البيانات وفق أسلوب نمذجة المعادلات البنائية (SEM) لإيجاد العلاقات والتأثيرات وتحليل المسار، ومعاملات الانحدار الاعتيادية،أظهرت النتائج، إن هناك علاقة (أثر معنوية) بين كل مبادى حوكمة تقنيات المعلومات والتدقيق الشرعي /الخارجي،بقيمة

معامل انحدار (0.927)، و أن هناك علاقة طردية مبادى حوكمة تقنيات المعلومات والتدقيق الشرعي / الخارجي عند قيمة معامل ارتباط (0.953).
وأوصى البحث بعدة توصيات أهمها تطوير إطار حوكمة تقنيات المعلومات وطني واعتماده في اليات التدقيق منسجم مع إطار COBIT19 والمعايير الدولية الرقابية.
الكلمات المفتاحية: حوكمة تقنيات المعلومات، التدقيق الشرعي الخارجي،إطارCOBIT
Abstract:

This research aims to highlight the role of IT governance, according to the COBIT 19 framework, in activating Sharia/external audit procedures and mechanisms. COBIT 19 is a supervisory framework developed by ISACA for IT governance and management in institutions, ensuring the effectiveness of audit processes. The research aims to study the extent to which the use and application of the fundamental principles and pillars of IT governance contribute to developing and improving Sharia/external audit mechanisms in financial institutions through an analysis of compatibility. The research adopted an inductive-analytical approach, and through these two methods, the nature of the relationships was identified. A questionnaire was also designed based on the COBIT 19 framework to measure the correlation and impact. The SPSS v26 statistical software was used to find percentages, frequencies, standard deviations, and coefficients of variation. The AMOS v26 software was used to analyze the data using structural equation modeling (SEM) to find relationships and effects, analyze paths, and calculate standard regression coefficients. The results showed a significant relationship (significant impact) between all IT governance principles and Sharia/external audit, with a regression coefficient of 0.927. The correlation between IT governance principles and Sharia/external auditing was found to be positive at a correlation coefficient of 0.953.

The research recommended several measures, most importantly the development and adoption of a national IT governance framework for auditing mechanisms that aligns with COBIT 19 and international .regulatory standards

Keywords: IT governance, external Sharia auditing, COBIT framework

المقدمة:

تُعدّ حوكمة تقنيات المعلومات ركيزة استراتيجية تضمن توافق تقنيات المعلومات في المؤسسات مع أهدافها، وذلك من خلال إطار عمل شامل يُحدد المسؤوليات والعمليات اللازمة لإدارة المخاطر وتحسين استخدام الموارد التقنية ويبرز إطار COBIT19 كمعيار عالمي رائد، إذ يُقدّم منهجية متكاملة تربط المتطلبات التقنيةباحتياجات الأعمال وهذا يُمكّن الإدارة العليا من مراقبة أداء العملياتويُعزز الالتزام بالمبادئالأساسية وجاهزية المؤسسة لمواجهة التحديات التقنية، ويُوفر بيئة آمنة وفعّالة في ظل التحولات الرقمية السريعة التي تتطلب رقابة دقيقة على أصول المعلومات وبذلك، تصبح أداة أساسية للامتثال للمعايير الدولية، والشفافية، والمساءلة في الأنشطة التقنية المتعلقة بالعمليات المؤسسية.

في المقابل يمثل التدقيق الشرعي الخارجي فيالبيئة العراقية هيئة رقابية عليا، مستقلة تمامًا عن الإدارة التنفيذية، تُقدم ضمانًا مهنيًا بشأن سلامة تطبيق الشريعة الإسلامية في المؤسسات المالية ، لم يعد التدقيق الشرعي الخارجي مقتصرًا على مراجعة المستندات الورقية، بل توسع ليشمل تدقيق أنظمة البرمجيات والخوارزميات المستخدمة في المعاملات المالية لضمان خلوها من الثغرات التقنية التي قد تؤدي إلى مشاكل شرعية ،ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في تقديمة تحليلا لنوعية العلاقات بين حوكمة تقنيات المعلومات في ضوء مبادئ ومرتكزات اطار COBIT19 لتفعيل اليات التدقيق الشرعي /الخارجي وتحديد نقاط الضعف القوة بما يدعم جهود مراقبي الحسابات ويهدف هذا البحث الى تقديم تحليل يوضح مدى الدور الذي توديه حوكمة تقنيات المعلومات والتدقيق الشرعي انطلاقا من تصور مبدئيبان هذا النوع من العلاقات مازالت بحاجة الى تعزيز وتطوير .

المبحث الأول: منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

رغم تبني مبادى حوكمة تقنيات المعلومات إطار (COBIT2019)، الذي يوفر هيكلية محكمة لضمان الشفافية والمساءلة والفعالية في العمليات، إلا أن هناك تحدياً يبرز في كيفية تكييف هذه المبادئ الحوكمية لتلائم خصوصية التدقيق الشرعي/ الخارجي سيما إن الاعتماد المتزايد على الأنظمة الإلكترونية والأرشفة الرقمية والتحولات الذكية يفرض مخاطر تقنية قد تؤثر على سلامة المعاملات الشرعية إذا لم تُحكم الرقابة عليها تبرز المشكلة في غياب تحليل منهجي يقيسبين مرتكزات ومبادى حوكمة تقنيات المعلومات وفقا لاطار (COBIT2019)، واليات وإجراءات التدقيق الشرعي / الخارجي

لذا، تتبلور المشكلة في التساؤل البحثي الاتي:

الى أي مدى تسهممبادئ حوكمة تقنيات المعلومات على توفير بيئة رقابية آمنة تدعم مهام التدقيق الشرعي الخارجي؟

ثانيا: أهمية البحث

يستند البحث أهميته من أهمية مبادى حوكمة تقنيات المعلومات وفقا لإطار (COBIT2019)، ومتطلباته ذات الصلة بالعمل الرقابي بوصفه نموذجا في عملية الرقابة على أداء العمليات مما ينعكس في تطبيقه على تعزيز إجراءات واليات التدقيق الشرعي / الخارجي وبالتالي العملية الرقابية ككل واضافة قيمة حقيقية وتقديم الخدمات بأفضل صورة للمجتمع ككل

ثالثا: هدف البحث:

يهدف البحث الى تحليل مدى توافق مبادى حوكمة تقنيات المعلومات مع اليات وإجراءات التدقيق الشرعي / الخارجي وتحديد الفجوات ونقاط الضعف والقوة، وتقديم مقترحات لتحسين فعالية التدقيق الشرعي الخارجي

رابعا: فرضية البحث

يستند البحث الى فرضيتين أساسيتين مفادهما:

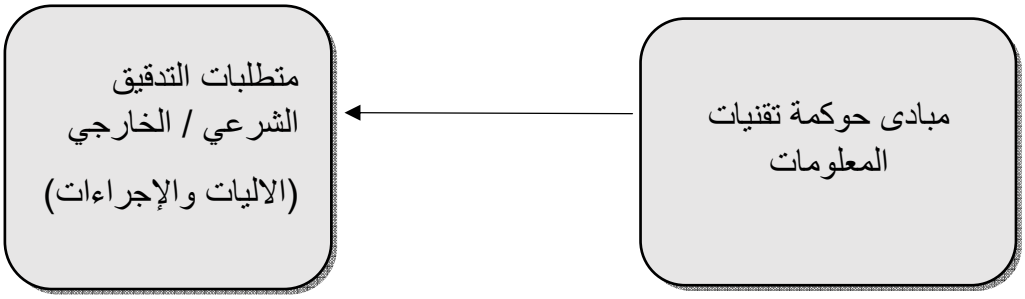
الفرضية الرئيسة الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة تقنيات المعلومات وتعزيزالتدقيق الشرعي/ الخارجي.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيةحومة تقنيات المعلومات في تعزيز التدقيقالشرعي / الخارجي.

خامسا: انموذج البحث

- تضمن البحث متغيرات رئيسية مستقلة وتابعة، اذ تمثل مبادى ومرتكزات حوكمة تقنيات المعلومات، (المتغير المستقل) في حين تمثل متطلبات التدقيق الشرعي/الخارجي (المتغير التابع)

- المتغير المستقل المتغير التابع



الشكل (1) انموذج الدراسة

المبحث الثاني

استراتيجية حوكمة تقنيات المعلومات وفقالإطار (COBIT 19)

أولا:مفهوم حكومة تقنيات المعلومات

اصبح مفهوم حوكمة تقنيات المعلومات منهجا جديدا في التعامل مع تقنيات المعلومات من اجل تعظيم المنافع لمخرجاتها وحماية النظم من الاستخدام الغير صحيح الامر الذي استوجب البحث عن إجراءات من شانها تحقيق إدارة فعالة

تضمن منافع تقنية وتصف الكيفية الجديدة التي يقوم بها الأشخاص المكلفون بقيادة المؤسسة الاقتصادية (نصور ،2015، 53)، وهو ما يطلق علية بمفهوم حوكمة تقنيات المعلومات ان هذا المنهج يعتمد على اخذ نهج تقنيات المعلومات في الاعتبار عندما يقوم الأشخاص المكلفون بقيادة الوحدة بالمهام الرقابية والإدارية والاشراف عليها .(العبيدي،2019، 15).

وتباينت وجهات النظر حول تحديد تعريف شمولي لحوكمة تقنيات المعلومات فهي إطار عمل شامل، يركزعلى مواءمة أهداف التقنيات مع أهداف الأعمال لتحقيق قيمة مستدامة، والذي يوفر هيكلاً مرناً لإدارة المخاطر والامتثال مع التركيز على الابتكار والتحول الرقمي.

وقد عرفت من قبل معهد حوكمة تقنيات المعلومات على انها مسؤولية تضمن تحقيق المؤسسة أهدافها عن طريق تحقيق قيمة اثنا موازنة الخطر مع العائد من استخدام التقنيات (ITGI,2005,5)

وعرفCOBIT حوكمة تقنيات المعلومات (IT Governance) كنظام حقوق ومسؤوليات وممارسات يُمكّن المؤسسة من الحصول على القيمة من خلال ممارسة سلطة من قبل مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية وتقنياتالمعلومات التي تضمن المساندة لاستراتيجية المنظمة مع تحقيق التوازن بين تحقيق الفوائد وتقليل المخاطر وتحسين استخدام الموارد"، مع توافر نظام رقابي له قدرة تنظيمية للتوجيه نحو المسار الصحيح،

(Abdurrahman, L. 2024,185)

تُعدّ حوكمة تكنولوجيا المعلومات عنصرًا أساسيًا في حوكمة الشركات الشاملة، وهي إطار عمل متكامل من الإجراءات وآليات الرقابة يهدف إلى الإدارة الفعّالة لأنظمة المعلومات وحماية مخرجات بياناتها. د. (صلاح الدين ،2025،316-289) يتمحور مفهومها الأساسي حول بناء هيكل تنظيمي يمكّن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من التحكم في موارد تكنولوجيا المعلومات وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية، مع ضمان تحقيق قيمة حقيقية من الاستثمارات الكبيرة في هذا المجال. كما تركز على

الإدارة الفعّالة للمخاطر التقنية، لا سيما مع التطورات السريعة مثل المحاسبة السحابية وما يرتبط بها من تهديدات أمنية وقانونية. يوفر تطبيق أطر عمل عالمية مثل COBIT 2019 بيئة رقابية قوية تضمن الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات التعاقدية. وبالتالي، لا تقتصر الحوكمة على الجانب التقني فحسب، بل تمتد لتشمل مواءمة استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات مع أهداف العمل وتحسين جودة المعلومات لدعم عملية صنع القرار، مما يعزز التميز التشغيلي والقدرة التنافسية للكيان الاقتصادي.(ميثاق، 2025 ،315).

ثانيا:مبررات الحاجة الى حوكمة تقنيات المعلومات:

يبرز اهتمام الفكر الرقابي والمحاسبي تنظيرا وتطبيقا بمفهوم حوكمة تقنيات المعلومات ضمن الهيكل العام لإطار COBIT، اذتتعدد دوافع تبني حوكمة تقنيات المعلومات، نابعةً من التحولات الجذرية التي تشهدها بيئة الأعمال المعاصرة. ومن أهم هذه الدوافع ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، مثل اعتماد الحوسبة السحابية والمحاسبة السحابية، والتي أدت إلى ظهور مخاطر تقنية وتعاقدية وقانونية معقدة غير موجودة في الأنظمة التقليدية. كما يُعد الاستثمار الكبير في البنية التحتية للمعلومات دافعًا رئيسيًا آخر، لضمان تحقيق هذه الاستثمارات قيمةً تجاريةً حقيقيةً وفعاليةً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وتهدف الحوكمة أيضًا إلى تحقيق التميز التشغيلي من خلال تحسين جودة المعلومات لدعم عملية صنع القرار، مع الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات التعاقدية. ونتيجةً لذلك، أصبحت الحوكمة ضروريةً للتحكم في الأداء التقني، وتحديد نقاط الضعف، وإدارة المخاطر ضمن مستويات مقبولة، مما يعزز القدرة التنافسية للمؤسسات، ويمكن ان تشمل الاتي: (Ako-Nai, 2019, 11)

1. الحاجة لمواجهة المخاطر الناتجة عن زيادة الاعتماد على التقنيات والانترنت والأجهزة الذكية في ظل التهديدات السيبرانية والتحول الرقمي، حيث يساعد في إدارة المخاطر وتوجيهها وتعزيز الثقة في أنظمة IT.ويساعد إدارات الاستثمارات الكبيرة التي تمتلك رؤوس أموال ضخمة في ضمان كفاءة الانفاق.

2. تزايد الحاجة لتوحيد النظام الرقابي بعد تعقيد البيئة التقنية لمنع التلاعب والاحتيال المالي الناتج عن عدم تناسق الإجراءات التقنية، يوفر فوائد مثل تقليل إهدار التكاليف، وتعزيز الأمان، وتحقيق عائد استثمار أعلى ورفع كفاءة العمليات داخل المؤسسات.

ثالثا:المجالات الأساسية لحوكمة تقنيات المعلومات(Ayat, 2025, 410)

مواءمة استراتيجيات تقنيات المعلومات مع أهداف الأعمال المؤسسة لتحقيق الحد الأقصى من المنافع، تحسين إدارة المخاطر والحد منها لضمان استمرارية العمل، وقياس الأداء باستمرار لضمان الامتثال والكفاءة والاستخدام الأمثل للموارد سواء البشرية او التقنية المتاحة، من أبرز الأهداف: تحقيق قيمة الاستثمارات في IT كما يساعد بشكل كبير في تحسين جودة المعلومات لدعم القرارات وتقليل التكاليف غير الضرورية من خلال تحسين العمليات.

رابعا: أهمية استراتيجية حوكمة تقنيات المعلومات:

تتمثل الأهمية الاستراتيجية لحوكمة تقنية المعلومات في كونها حلقة الوصل الحيوية التي تضمن مواءمة الاستثمارات التقنية مع الرؤية والأهداف العليا للمؤسسة، مما يحقق "التوافق الاستراتيجي" ويولد قيمة حقيقية من التكنولوجيا. تلعب دوراً جوهرياً في تعزيز "الجاهزية المؤسسية" أمام التحولات الرقمية المتسارعة، مثل مشاريع الأرشفة الإلكترونية والتحول الرقمي في التعليم العالي، من خلال إطار يضمن الفعالية والتميز التشغيلي. كما تبرز في إدارة المخاطر التقنية والسيبرانية استباقياً، وضمان الامتثال للقوانين، مما يعزز الشفافية والمساءلة والثقة لدى أصحاب المصلحة. (السودي،2024-45) ,76ويمكن طرحها من خلال التركيز على الاتي:

النقاط الاستراتيجية الرئيسية:(خولة،2025، 27)

- **تحقيق التوافق الاستراتيجي** :ضمان تكامل استراتيجية تقنية المعلومات مع استراتيجية المؤسسة لتوجيه الموارد نحو الأهداف ذات الأولوية.

- **تعزيز الجاهزية والفعالية** :رفع قدرة المؤسسة على تنفيذ مشاريع تقنية معقدة (مثل الأرشفة الإلكترونية) بنجاح وأقل انحرافات.
- **إدارة المخاطر التقنية** :تحديد وتقييم المخاطر التكنولوجية وتخفيفها لضمان استمرارية الأعمال وحماية الأصول المعلوماتية.
- **تـ ـين الكفاءة التشغيلية** :الاستخدام الأمثل للموارد التقنية والمالية والبشرية لتجويد العمليات الإدارية والبحثية والخدمية.
- **دعم التـول الرقمي** :توفير المنصات الرقمية والبرامج التدريبية للاستجابة للتغييرات التقنية العالمية ورفع كفاءة الكوادر.
- **تعزيز الشفافية والمـ ـاءلة** :بناء بيئة رقابية قوية تزيد الثقة في مخرجات الأنظمة التقنية والتقارير المالية والشرعية.

خامـ ـا: المبادئ والمرتكزات الأساسية لحوكمة تقنيات المعلومات وفقا(19 COBIT)

تعتمد مبادئ حوكمة تقنيات المعلومات وفق إطارCOBIT19 على أسس رئيسية تضمن التوازن بين الأهداف الاستراتيجية والتنفيذ التقني ومجموعة من العناصر والمرتكزات لبناء حوكمة قوية تدعم التنفيذ والأداء للعمليات لتشكل منهج اجرائي لحوكمة تقنيات المعلومات وكالاتي (علي، 2024، 42)(Okediya,25,2025 .)

1.تلبية احتياجات أصحاب المصلحة من خلال تحليل متطلباتهم وتحويلها إلى أهداف قابلة للقياس تربط تقنيات المعلومات بأولويات الشركة.

2.تغطية المؤسسة بأكملها بنهج شامل يتضمن جميع العمليات والمخاطر الداخلية والخارجية لضمان عدم وجود ثغرات في الحوكمة.

3. تكامل إطار عمل واحد يوحد الأطر التقنية المختلفة مثل (ITIL) الذي يعنىبتقديم خدمات تقنية ذات جودة عالية و(ISO 2700) لأمن المعلومات في نظام متماسك يعزز الكفاءة والامتثال.

4. النهج الشامل للتحسين المستمر الذي يركز على تطوير العمليات والخدمات من خلال قياس الأداء وتحديد فرص التطوير.

5. فصل الحوكمة عن الإدارة لضمان استقلالية الرقابة عن التنفيذ اليومي، مما يعزز المساءلة والشفافية

6. الأطر الأساسية التي توحد السياسات والمعايير

7. وصف العمليات الذي يوضح اليات عمليات الحوكمة والادارة

8. والهياكل التنظيمية التي تحدد الأدوار والمسؤوليات،

9. الثقافة والأخلاق التي تعزز السلوكيات المهنية، والمعلومات كأصل استراتيجي.

10. والخدمات والبنية التحتية التقنية، والكفاءات البشرية من خلال التدريب والتطوير.

المبـ ث الثالث

تـ ليل اليات وستراتيجيات التدقيق الشرعي / الخارجي في ضوء حوكمة تقنيات المعلومات

أولا: المفهوم والاهداف الرئيـ ية للتدقيق الشرعي/ الخارجي:

يعد التدقيق الشرعي الخارجي فحصاً مستقلاً ونظامياً يجريه جهة خارجية محايدة (مثل مكاتب التدقيق الشرعية المتخصصة أو مدققين خارجيين معتمدين) للتحقق من توافق أنشطة وعمليات وتعاقدات المؤسسة المالية الإسلامية مع أحكام الشريعة والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.

كما ينظر الى التدقيق الشرعي / الخارجي بأنه إبداء رأي مهني مستقل حول التزام المؤسسة بالمعايير الشرعية في تقاريرها المالية وبياناتها، وفق إطارات مثل معايير AAOIFI (FAS) وISRA، مما يعزز المصداقية والشفافية أمام أصحاب المصلحة والجمهور.(عبد الحميد السجيني، 2023، 318)

وتتمحور اجراءات التدقيق الشرعي الخارجي حول تعزيز الثقة والمصداقية في مخرجات المؤسسات المالية الإسلامية، وضمان توافق جميع المعاملات مع مبادئ الشريعة الإسلامية للحد من مخاطر عدم الامتثال التي قد تهدد سمعتها. ويشمل ذلك أيضاً التحقق من دقة تقارير التدقيق الشرعي الداخلي، وتقديم توصيات لتطوير نظام الرقابة الشرعية، وطمأنة المستثمرين والعملاء بأن أرباحهم ومعاملاتهم متوافقة تماماً مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ويمكن طرحها بالآتي:(الزهراء،2025، 409)

- التحقق من الامتثال لأحكام الشريعة: ضمان خلو المنتجات المالية (مثل المرابحة والمضاربة) من الربا (الفائدة)، والغرر (الغش)، والميسر (المقامرة).
- تقييم العمليات والعقود: فحص العقود والمعاملات للتأكد من مطابقتها للفتاوى ومعايير الشريعة.
- تدقيق التقارير المالية: التحقق من تصنيف الحسابات (مثل الأصول الحلال مقابل الأصول الحرام) وتحديد أي مخالفات.
- إدارة المخاطر الشرعية: تحديد الثغرات في الضوابط الداخلية وتقديم توصيات استباقية.
- تعزيز الثقة: إصدار تقرير يدعم الشفافية ويحمي سمعة المؤسسة في الأسواق الإسلامية.

ثانيا: دور حوكمة تقنيات المعلومات في تعزيز اليات وإجراءات التدقيق الشرعي / الخارجي

تلعب حوكمة تكنولوجيا المعلومات دورًا محوريًا في تعزيز التدقيق الشرعي الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من خلال توفير إطار عمل متكامل يضمن الشفافية والأمان والامتثال لأحكام الشريعة في البيانات الرقمية. وتُمكّن آلياتها، مثل إطار عمل COBIT، من الحد من مخاطر التدقيق عبر تقييم الضوابط الداخلية لأنظمة المحاسبة الإلكترونية، مما يدعم المدقق الخارجي في التحقق من الامتثال لأحكام الشريعة والمعايير. (الجمهور، 2024). (فاطمة زهراء, 2025, 409)

آليات التعزيز الرئيـ ـية:

- **ضمان جودة البيانات** :توحيد معايير الأمان والوصول لسجلات غير قابلة للتلاعب، مما يسهل فحص المعاملات الشرعية (مثل المرابحة والمضاربة).
- **تكامل التقنيات الحديثة** :دعم بعض والعقود الذكية لتحويل الفتاوى إلى آليات آلية، مع رقابة مستمرة تتوافق مع الحوكمة الشرعية.(خنقاوي،2023، 75)
- **إدارة المخاطر الرقمية** :تحديد الثغرات السيبرانية والشرعية، وتعزيز الرقابة الاستباقية بدلاً من الدورية التقليدية.
- **رفع كفاءة المدقق** :تدريب "المدقق الشرعي الرقمي" وأتمتة التحقق لتقليل التكاليف وزيادة الدقة في تقارير(خولة، جابر ، 2025).

الجانب التطبيقي

عرض وتحليل البيانات

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات بواسطة أداة الدراسة تم إدخال هذه البيانات إلى الحاسوب، وتم تحليلها وباستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وكما يأتي:

اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة تحليل بيانات عينة البحث، ومن اجل اختبار فرضيات البحث وعرض النتائج بالاعتماد على استبانة تم تصميمها لهذا الغرض بهدف بيان علاقة الارتباط والاثر بين محور حوكمة تقنيات

المعلومات والتدقيق الشرعي / الخارجي، استوجب الامر التحقق من صحة الفرضيات الاتية:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة تقنيات المعلومات وتعزيزالتدقيق الشرعي/ الخارجي.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية حومة تقنيات المعلومات في تعزيز التدقيقالشرعي / الخارجي.

أولا: تحليل وصفي لعينة واداة البحث

تم استخدام البرنامج الاحصائي (SPSS v26)لإيجاد النسب والتكرارات والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ، كما قمنا باستخدام برنامج (AMOS v26) في تحليل البيانات وفق أسلوب نمذجة المعادلة البنائية لإيجاد العلاقات والتأثيرات وتحليل المسار وقد تضمنت العينة مجموعة من السادة المدققين التابعيين للجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين المجازين للممارسة المهنة ومدققين تابعيين لشركات التدقيق الكبرى في محافظة أربيل وبغداد والموصل،وأكاديميين من منتسبي الجامعات العراقية ضمن تخصص تدقيق ورقابة مالية، اذ تم توزيع الاستبانة عليهم بواقع 250 استبانة، وتم استعادة224استبانة جرى تحليلها فعليا والجدول (1) يعرض وصفا لأفراد العينة ،

جدول (1): توزيع أفراد العينة وفقاً للتحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة %
بكالوريوس.	52	23.2
المعهد العالي للمحاسبين القانونيين	11	4.9
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	68	30.4
دبلوم عالي	7	3.1
ماجستير	47	21.0

دكتوراه	39	17.4
المجموع	224	100%
عدد السنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
5 سنوات فأقل	42	18.8
من 6 إلى 10 سنوات	30	13.4
من 11 إلى 15 سنة	40	17.9
16 سنة فأكثر	112	50.0
المجموع	224	100.0
الوظيفة	التكرار	النسبة %
مساعد مراقب حسابات	30	13.4
مراقب حسابات	139	62.05
أكاديمي	55	24.5
المجموع	224	100

المصدر: اعداد الباحثين حسب بيانات العينة المبحوثة

يتبين من الجدول (1) ان التحصيل الدراسي لغالبية المبحوثين ، كان من الحاصلين على المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية بنسبة تفوق 30%، وعددهم 68 يليهم حملة البكالوريوس بنسبة 23% تقريبا وعددهم 52، وهذه النسب تدعم الادراك المعرفي المهني والاكاديمي لأفراد العينة ، وفيما يخص الخبرة في مجال التدقيق فكانت نصف أفراد العينة (50%) لديهم خبرة في مجال تدقيق الحسابات تساوي16 سنة فأكثر وهذه النسب تدعم موضوعية الاجابات على عبارات استمارة الاستبيان نظرا للخلفية الاكاديمية والمهنية ،ووفقا لتوزيع افراد العينة الوظيفي فكانت أعلى صنف هو مراقب

الحسابات بنسبة 48.7%، وهذا يدعم ويمنح الادراك المهني لعبارات الاستبانة بما يعزز موضوعية الإجابات على تلك العبارات ويمكن عرض محاورالبحث تضمنت قسمين:

1. محور المتغير المستقل (x1-x10): وتمثل مجموع المبادئ والمرتكزات الاساسية لحوكمة تقنيات المعلومات
2. محور المتغير التابع (Y1-Y12): وتمثل اليات التدقيق الشرعي / الخارجي

ثانيا: التحليل الوصفي لفقرات متغيرحوكمة تقنيات المعلومات:

تم حساب التكرارات والنسب بالإضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ونسبة الاستجابة لأبعاد متغير (حوكمة تقنيات المعلومات)، وكما في الجداول أدناه:

أ. تحليل فقرات حوكمة تقنيات المعلومات:

جدول (2): وصف وتشخيص فقراتحوكمة تقنيات المعلومات

الفقرات	مقياس الاستجابة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%	نسبة الاستجابة %
	موافق بشدة (5)		موافق (4)		محايد (3)		غير موافق (2)		غير موافق بشدة (1)					
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
X1	88	39.3	89	39.7	42	18.8	3	1.3	2	0.9	4.152	0.833	20.1	83.0
X2	66	29.5	123	54.9	24	10.7	10	4.5	1	0.4	4.085	0.785	19.2	81.7
X3	56	25	119	53.1	39	17.4	9	4	1	0.4	3.982	0.792	19.9	79.6
X4	62	27.7	129	57.6	28	12.5	5	2.2	0	0	4.107	0.694	16.9	82.1
X5	64	28.6	123	54.9	30	13.4	6	2.7	1	0.4	4.085	0.75	18.4	81.7

79.6	21.7	0.863	3.982	0.4	1	6.7	15	15.2	34	49.6	111	28.1	63	X6
78.7	16.9	0.663	3.933	0	0	4	9	13.4	30	67.9	152	14.7	33	X7
85.7	20.2	0.867	4.286	0	0	4	9	15.2	34	29	65	51.8	116	X8
79.8	21.0	0.836	3.991	0.4	1	5.4	12	16.5	37	50	112	27.7	62	X9
85.8	17.8	0.764	4.29	0	0	1.3	3	14.7	33	37.5	84	46.4	104	X10
81.8	19.2	0.785	4.089	0.3%		3.6%		14.8%		49.4%		31.9%		البعد
				3.9%						81.3%				

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS V26.

يلحظ من الجدول (2) أن بعد حوكمة تقنيات المعلومات تمثل بالفقرات (X1 إلى 10X) وبنسبة (81.3%) من المبحوثين نحو الاتفاق (موافق بشدة، موافق) على إجمالي هذا البعد ونسبة عدم الاتفاق (غير موافق، غير موافق بشدة) بنسبة قدرها (3.9%) ونسبة المحايدين (14.8%) ويعزز ذلك المتوسط الحسابي (4.089) وبانحراف المعياري (0.785) ومعامل اختلاف (19.2%) وشدة استجابة (81.8%). وقد أسهمت الفقرة (X4) التي تنص على ((تطوير العمليات التنفيذية لنهج شامل ومتكامل للمؤسسة حيث تتطلب بعض العمليات استجابة سريعة لتحليلاتها وبناء قاعدة تنسيق تتكون من فرق متعددة الوظائف)) بأعلى نسبة اتفاق بلغت (85.3%) بوسط حسابي (4.107) وانحراف معياري (0.694) وشدة استجابة (82.1%)، وجاءت أقل الاسهامات من الفقرة (X9) التي تنص على ((ضمان توفير تقنيات داعمة للبنى التحتية وتحسين الاداء)) بنسبة تساوي تقريباً (77.7%) بوسط حسابي (3.991) وانحراف معياري (0.836) وشدة استجابة (79.8%).

ثالثا: التـــليل الوصفي لفقرات لأبعاد متغير تعزيز التدقيق الشرعي / الخارجي:

تم حساب التكرارات والنسب بالإضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ونسبة الاستجابة لأبعاد متغير (تعزيز التدقيق الشرعي/ الخارجي)، وكما في الجدول أدناه:

جدول (3): وصف وتشخيص فقرات تعزيز التدقيق الشرعي / الخارجي

الفقرات	مقياس الاستجابة														المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%	نسبة الاستجابة %
	موافق بشدة (5)		موافق (4)		محايد (3)		غير موافق (2)		غير موافق بشدة (1)										
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%									
Y1	120	53.6	66	29.5	35	15.6	3	1.3	0	0					4.353		0.79	18.1	87.1
Y2	121	54	69	30.8	29	12.9	5	2.2	0	0					4.366		0.792	18.1	87.3
Y3	120	53.6	92	41.1	9	4	3	1.3	0	0					4.469		0.642	14.4	89.4
Y4	83	37.1	109	48.7	29	12.9	3	1.3	0	0					4.214		0.714	16.9	84.3
Y5	67	29.9	123	54.9	32	14.3	2	0.9	0	0					4.138		0.679	16.4	82.8
Y6	69	30.8	115	51.3	38	17	2	0.9	0	0					4.121		0.708	17.2	82.4
Y7	78	34.8	108	48.2	31	13.8	7	3.1	0	0					4.147		0.77	18.6	82.9
Y8	75	33.5	116	51.8	30	13.4	3	1.3	0	0					4.174		0.703	16.8	83.5
Y9	86	38.4	109	48.7	27	12.1	2	0.9	0	0					4.246		0.694	16.4	84.9
Y10	71	31.7	101	45.1	42	18.8	10	4.5	0	0					4.04		0.827	20.5	80.8
Y11	71	31.7	121	54	18	8	13	5.8	1	0.4					4.107		0.813	19.8	82.1
Y12	63	28.1	122	54.5	34	15.2	5	2.2	0	0					4.085		0.719	17.6	81.7
Y13	62	27.7	127	56.7	33	14.7	0	0	2	0.9					4.103		0.704	17.2	82.1
Y14	83	37.1	109	48.7	29	12.9	3	1.3	0	0					4.214		0.714	16.9	84.3
Y15	76	33.9	120	53.6	23	10.3	4	1.8	1	0.4					4.188		0.722	17.2	83.8

Y16	102	45.5	97	43.3	19	8.5	5	2.2	1	0.4		4.312	0.758	17.6	86.3
البعد	37.6%		47.6%		12.8%		1.9%		0.1%			4.205	0.734	17.5	84.1
			85.1%				2.1%								

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS V26.

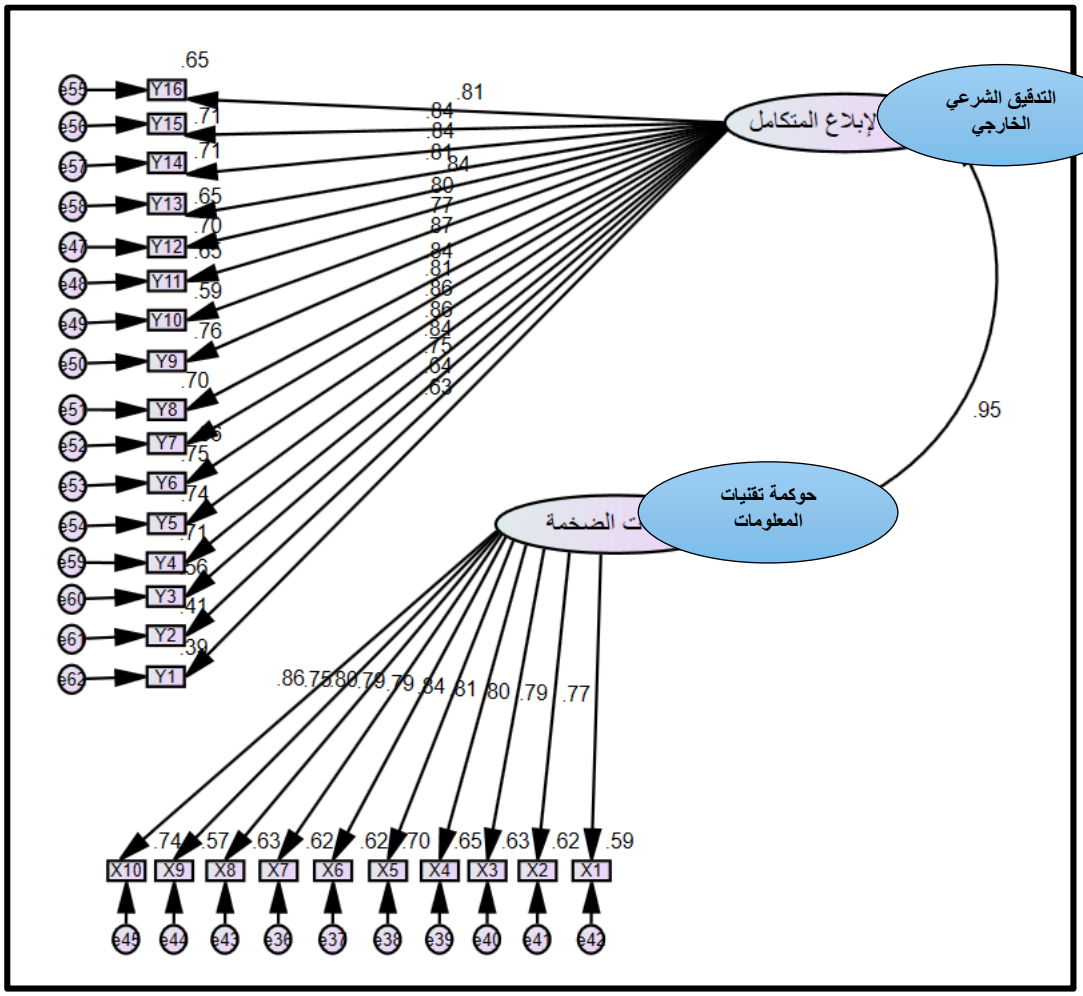
يلحظ من الجدول (3) أن بعد التدقيق الشرعي /الخارجي تمثل بالفقرات (Y1 إلى Y16) وبنسبة (85.1%) من المبحوثين نحو الاتفاق (موافق بشدة، موافق) على إجمالي هذا البعد ونسبة عدم الاتفاق (غير موافق، غير موافق بشدة) بنسبة قدرها (2.1%) ونسبة المحايدين (12.8%) ويعزز ذلك المتوسط الحسابي (4.205) وبانحراف المعياري (0.734) ومعامل اختلاف (17.5%) وشدة استجابة (84.1%). وقد أسهمت الفقرة (Y3) التي تنص على ((تقييم المخاطر الجوهرية والشرعية)) بأعلى نسبة اتفاق بلغت (94.7%) بوسط حسابي (4.469) وانحراف معياري (0.642) وشدة استجابة (89.4%)، وجاءت أقل الاسهامات من الفقرة (Y10) التي تنص على ((الإفصاح عن مخاطر عدم الامتثال وتأثيرها على سمعة المؤسسة)) بنسبة تساوي تقريباً (76.8%) بوسط حسابي (4.04) وانحراف معياري (0.827) وشدة استجابة (80.8%).

رابعا :اختبارعلاقة الارتباط والأثر

أولاً: اختبار الفرضية الرئيـ ـة الأولى

$H_{0.1}$: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة تقنيات المعلومات والتدقيق الشرعي /الخارجي لدى أفراد عينة البحث.

ولغرض التأكد من الفرضية الرئيسة الأولى والتحقق من صحتها تمت النمذجة بواسطة المعادلاتالبنائية (SEM) لإثبات أو نفي هذه الفرضية، والشكل (2) يعرض هذه الحالة، كما يظهر الجدول (4) قيم علاقة الارتباط الخاصة بالنموذج والتي تدلعلى رفض الفرضية الرئيسة الأولى.



شكل (2): الارتباط بين حوكمة تقنيات المعلومات والتدقيق الشرعي /الخارجي

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج AMOS V23.

جدول (4): تحليل الارتباط بين حوكمة تقنيات المعلومات والتدقيق الشرعي / الخارجي

المتغيرات	حوكمة تقنيات المعلومات		
	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	الدلالة
تعزيز التدقيق الشرعي /الخارجي	0.953	0.000	دال إحصائياً

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات AMOS V23.

حيث نلاحظ من الجدول (4) إن هناك علاقة طردية بين كل من حوكمة تقنيات المعلوماتوتعزيز التدقيق الشرعي / الخارجي، وإن القيمة الاحتمالية المرافقة لقيمة

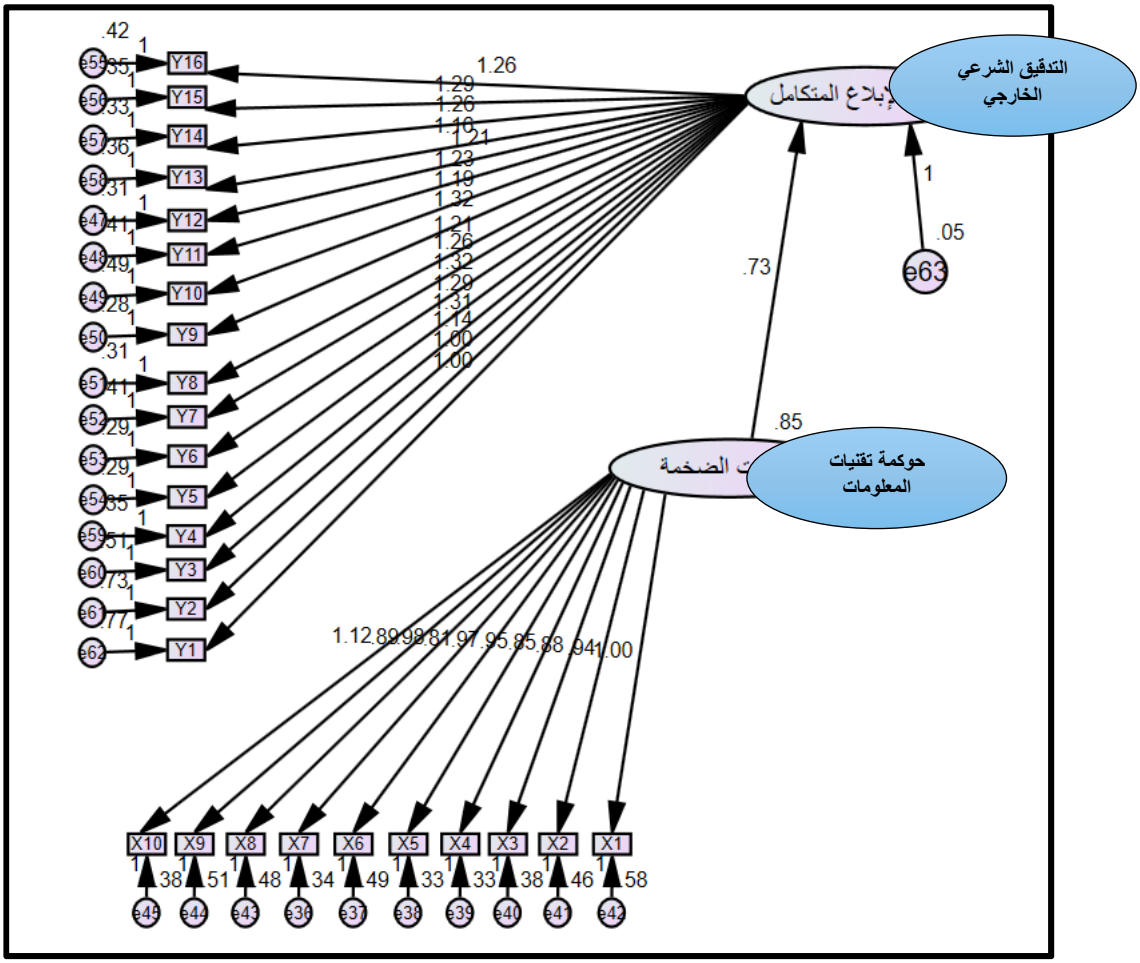
معامل الارتباط أقل من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فأننا نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة بمعنى:

((توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة تقنيات المعلومات وتعزيزالتدقيق الشرعي/ الخارجي))

خام ا: اختبار الفرضية الرئي ة الثانية

$H_{0.2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية حوكمة تقنيات المعلومات في تعزيز التدقيق الشرعي /الخارجي لدى أفراد عينة البحث:

ولغرض التأكد من الفرضية الرئيسة الثانية والتحقق من صحتها قمنا بوضع نموذج المعادلة الهيكلية لإثبات أو نفي هذه الفرضية، والشكل (3) يعرض هذه الحالة، كما يظهر الجدول (5) نتائج تحليل الانحدار الخاصة بالنموذج والتي تشير إلى رفض الفرضية الرئيسة الثانية.



شكل (3): تأثيرحوكمة تقنيات المعلومات والتدقيق الشرعي / الخارجي

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج AMOS V23.

جدول (5): تأثيرحوكمة تقنيات المعلومات في تعزيز التدقيق الشرعي /الخارجي

المتغير المتنقل	المتغير المعتمد	معامل الانحدار	القيمة الاحتمالية	الدلالة
حوكمة تقنيات المعلومات	تعزيز التدقيق الشرعي /الخارجي	0.729	0.000	دال إحصائياً

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج AMOS V23.

حيث نلاحظ من الجدول (5) إن هناك تأثير معنوي لحوكمة تقنيات المعلوماتفي تعزيز التدقيق الشرعي / الخارجي وذلك لأن القيمة الاحتمالية المرافقة لقيمة معامل الانحدار أقل من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فأننا نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة بمعنى أن:

((يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية حوكمة تقنيات المعلومات في تعزيز التدقيق الشرعي / الخارجي))

أولا: الاستنتاجات:

الاستنتاجات:

1.من خلال وصف متغير حوكمة تقنيات المعلومات في تعزيز التدقيق الشرعي / الخارجي من وجهة نظر الافراد عينة البحث نلاحظ انها اسهمت في علاقة ارتباط ايجابي، والاثر (الانحدار) معنوي عند قيم معينة بينحوكمة تقنيات المعلومات وتفعيل التدقيق الشرعي / الخارجي ، وهذا يعزى الى تفهمهم الى دور حوكمة تقنيات المعلومات ، وانها ترتبط بشكل وثيق بعمل المدقق الشرعي /الخارجي ،والمميزات الهائلة لمبادئ حوكمة تقنيات المعلومات وفقا لاطار COBIT19 برفع مستوى الضمان ومصداقية نتائج الاعمال.

2. أشار البحث الى وجود اتفاق عام بين افراد العينة حول أهمية حوكمة تقنيات المعلومات في تفعيل التدقيق الشرعي / الخارجي وان هناك عدة مبادى وعوامل رئيسية تسهم في تفعيل وتحسين إجراءات التدقيق الشرعي / الخارجي.

3. يجب ان يكون تحليل لإجراءات واليات التدقيق الشرعي /الخارجي لطبيعة عمل المؤسسة المالية محل التدقيق وتحليل للحسابات لتقدير وتقييم درجة المخاطر الجوهرية الشرعية التي يمكن ان تتعرض لها ، واخذ المدقق عند تخطيط عملية التدقيق في الحسبان.

4. الإستراتيجية الشرعية للتدقيق / الخارجي تتضمن خطط تتوافق مع التوجهات الدولية الى حد ما لكنها غير مدعومة بخطط تنفيذية تفصيلية لمؤشرات الأداء.

5.يحتاج المدقق الى خبرة وكفاءة عالية في المجال التقني للسيطرة على عمليات التدقيق تعزز من دوره الرقابي

ثانيا: التوصيات

1.تطوير اطار حوكمة تقنيات المعلومات وطني واعتماده منسجم مع اطار COBIT19 والمعايير الدولية الرقابية.

2. نشر الوعي حول أهمية مبادى حوكمة تقنيات المعلومات وفقا لإطار COBIT 19 بوصفها أداة رئيسية في نجاح العمل الرقابي.

3. تثقيف وتطوير الكوادر الرقابية عموماً بالحوكمة ومتطلباتها والتدقيق الشرعي/ الخارجي وأدوارهوالعمل فهمالشريعة بما يحقق الحوكمة ويخدم الصناعة المالية.

المصادر:

1. عبد الحميدالسجينى،صبري، سمير عبد الرازق،دنيا، خضر عيادةعيادة،&طيف. (2023). دور إطار (COBIT2019) في إدارة مخاطر

عمليات تكنولوجيا المعلومات بالمصارف العراقية-دراسة ميدانية The role-
of the COBIT2019 framework in managing the risks of information technology operations in Iraqi banks-A field study.المجلة المصرية للدراسات التجارية.343-318 ,(2)47 ,.

2. احسان ذياب عبد. (2019). حوكمة تقنية المعلومات وفق إطار COBIT 5 من قبل التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية–انموذج مقترح .مجلة الإدارة والاقتصاد.724-685 ,((2) 121)41 ,
3. ميثاق أحمد راجح& ,مروان عبد الملك عبد الله سلام. (2025). دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار COBIT5 في الحد من مخاطر المحاسبة السحابية (دراسة ميدانية على مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه) .مجلة العلوم التربوية والدراساتالإنسانية،.357-315 , (49) .
4. أحمد محمد" البديوي الرحاحله". (2025). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الامتثال لإدارة مخاطر الأمن السيبراني .مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية.376-350 , (10)6 ,
5. محمد سليمان الفار. (2024). أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفقاً لأبعاد إطارCOBIT 2019 على جودة الإفصاح عن معلومات تقارير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية دليل ميداني من البيئة المصرية .المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.702-628 ,(1)15 ,
6. د. حسن محمود الشطناوي. (2022). أثر تحليل البيانات الضخمة في تحسين جودة التقارير المالية: الدور الوسيط لحوكمة تكنولوجيا المعلومات -(COBIT)أدلة من الأردن .مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية-462 ,(7)3 , 486.
7. أمين،&بن سعيد. (2015). أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة وموثوقية القوائم المالية .مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية-07 ,(3)8 , 35.

8. د. صلاح الدين أغنية. (2025). دور استخدام التكنولوجيا في التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الليبية المقدمة للخدمات الإسلامية .المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية.316-289 ,
9. احمد جاسم العبيدي،&كريمة علي الجوهر. (2019). قياس اداء حوكمة تقنية المعلومات على وفق إطار COBIT5 باستعمال بطاقة العلامات المتوازنة
10. خولة،جابر،عذراء،&بن شارف. (2025). دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الجاهزية وضمان الفعالية في مشاريع الأرشفة الالكترونية: تأطير نظري ومقترحات عملية.
11. السودي،&مبروك. (2024). حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في تعزيز استجابة الجامعات اليمنية للتحولات الرقمية المعاصرة .مجلة التمكين الاجتماعي Journal of Accounting and Financial Studies ..76-45 ,(4)6 , (JAFS), 14(47).
12. الجمهور، م. (2024). مبدأ الشفافية والإفصاح في حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الكويتية الإسلامية دراسة تأصيلية نقدية .مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية :Учредители University Of Sharjah-Scientific Publishing Unit, 21(1).
13. فاطمة زهراء،بلال،أسيا،&الوافي. (2025). التكنولوجيا المالية الإسلامية: نحو إطار تكاملي بين الابتكار والضوابط الشرعية Beam Journal of Economic . Studies, 9(2), 409-419.
14. عبد الحميدالسجينى،صبري، سمير عبد الرازق،دنيا، خضر عيادة عياده , &طيف. (2023). دور إطار (COBIT2019) في إدارة مخاطر عمليات تكنولوجيا المعلومات بالمصارف العراقية-دراسة ميدانية The role of the COBIT2019- framework in managing the risks of information technology operations in Iraqi banks-A field study. المجلة المصرية للدراسات التجارية.343-318 ,(2)47 ,

15. احسان ذياب عبد. (2019). حوكمة تقنية المعلومات وفق اطار COBIT 5 من قبل التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية–انموذج مقترح .مجلة الإدارة والاقتصاد.724-685 ,((2) 121)41 ,

16. علي، ريم سعد. (2024). مدى الالتزام بمبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفقاً لإطار COBIT: 2019 دراسة حالة جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي، فرع بنغازي .مجلة دراسات محاسبية، (7)، 13-42

17. خنقاوي،&رحاب .دور تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في تحسين أداء التدقيق الخارجي دراسة ميدانية على عينة من مهنيين في ورقلة 2023 Doctoral(dissertation, جامعة قاصدي مرباح ورقلة).

18. م. د. فردوس هاشم عبد ياسين المشهداني. (2023). وسائل تفعيل دور هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ,(6-1)*19* ,*AL-Yarmouk Journal* . 247-280.

1. Abdurrahman, L. (2024). Control self-assessment on information technology business processes as COBIT 2019-based pre-audit activities. *International Journal of Knowledge Management in Tourism and Hospitality*, *3*(3), 185-200

2. Information Technology Governance Institute. (2005). Title of the report or document in sentence case. Information Technology Governance Institute.

3.Ako-Nai, A., & Singh, A. M. (2019). Information technology governance framework for improving organisational performance. *South African Journal of Information Management*, *21*(1), 1-11.

4.Ayat, M., & Shafiee, S. (2025). Developing a comprehensive IT governance framework for Iranian hospitals: a fuzzy Delphi approach. *International Journal of Health Governance*, *30*(4), 410-421.

5. Okediya, P. (2025). NERC CODE OF CORPORATE GOVERNANCE 2025: MANDATORY COMPLIANCE, HIGHLIGHTS AND IMPLICATIONS. *HIGHLIGHTS AND IMPLICATIONS (May 31, 2025)*.

.